

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٤٣

الأربعاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ميخايلوف
	إستونيا	السيدة رايزنبورغ
	ألمانيا	السيد بيك
	إندونيسيا	السيدة ويدياستوتي
	بلجيكا	السيدة دو شاتزن
	تونس	السيدة المنصوري
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بينكوسمي كاستنايوس
	جنوب أفريقيا	السيد ديفيس
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد فليس
	فرنسا	السيدة دافيزاك
	فيت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أوكيلي
	النيجر	السيد إبراهيم سيدي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لي

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للصين لدى الأمم المتحدة (S/2020/161)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



2006512 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة وإعطائنا الفرصة للإعراب عن أفكارنا بشأن هذا الموضوع تحديدا.

مضت أربع سنوات على علم المجلس بالهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في غراند - بسام، كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦، وإدائته له (انظر SC/12279). ومما يؤسف له أن مناقشات المجلس بشأن الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا أصبحت تُعقد بوتيرة أكبر منذ ذلك الحين.

ويجب علينا بطبيعة الحال أن نستجيب للتهديدات الأمنية الفورية والاحتياجات الإنسانية العاجلة، ونحن نشيد إشادة كبيرة بجهود الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة في ذلك الصدد. غير أنه يجب علينا أيضا أن نحافظ على تركيز أوسع إذا كنا نريد أن يُكتب الدوام للتطورات الإيجابية. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة تتغير بسرعة، لا سيما في منطقة الساحل، ولا يمكن للنموذج الخطي لتحقيق السلام والاستقرار أن يواكب هذا التغيير. ولذلك، أود اليوم أن أركز على الحلقة المفرغة التي تولد الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا وأن أقترح ثلاث طرق ربما يمكننا من خلالها كسر هذه الحلقة.

تتمثل الطريقة الأولى في تمكين المجتمعات المحلية. فالإرهابيون والمتطرفون العنيفون يزدهرون في المناطق الواقعة على هامش المدن. وهم يستغلون سخط الفئات المهمشة ويرفعون راية حماية الضعفاء. وكثيرا ما توفر مظالم السكان المحليين قاعدة دعم للإرهابيين. وللتخفيف من حدة هذه الشواغل، بما في ذلك انعدام الأمن والعدالة والحوكمة والخدمات الاجتماعية، فإننا بحاجة إلى نظام دعم دائم، ألا وهو، المجتمع المحلي.

ونعتقد أن اتباع الجميع لنهج محوره الإنسان وتحقيق مصلحة الجميع عنصر هام في بناء القدرة على الصمود وتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ولكن هذا لا يحدث تلقائيا. ولا تزال التنمية الشاملة للجميع أساسية، حتى ونحن نعالج الشواغل الأمنية والإنسانية الفورية.

والطريقة الثانية هي تعزيز القدرة المؤسسية من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية. وهذه خطة طويلة الأجل. فبناء مؤسسات قوية وموثوق بها، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية، سيحول دون عودة التشدد غدا بعد التغلب على التهديدات التي تواجهها اليوم. ويمكن للمجتمعات المحلية أن توفر حماية من التطرف العنيف، ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا كانت هناك إدارة جيدة راسخة لقطاع الأمن.

ولهذا السبب، وضعت اليابان بناء القدرات بقيادة أفريقية في صميم جهودها، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة. ومنذ عام ٢٠٠٨، نتعاون مع ١٤ مركزا تدريبيا لعمليات حفظ السلام الأفريقية في جميع أنحاء القارة لتعزيز القدرات الإقليمية المتعددة الأبعاد في عمليات حفظ السلام المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا العام، ندعم مراكز التدريب الأفريقية على عمليات حفظ السلام في تسعة بلدان أفريقية، بما فيها مالي. وما فتئنا ندعم أيضا برامج التدريب على العدالة الجنائية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل بناء قدرات الشرطة والمدعين العامين والقضاة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وسنواصل العمل مع البلدان الأفريقية وشركائنا الدوليين في إطار مبادرة "النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا"، التي قُدمت خلال مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية في آب/أغسطس الماضي.

وتتمثل الطريقة الثالثة والأخيرة في التعاون الإقليمي. وبينما أكدت اليوم على المجتمعات المحلية، فإن خطر الإرهاب نفسه

والحكم الرشيد ومعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك منع نشوب الصراعات وتعزيز مؤسسات الدولة ومعالجة الفقر وعدم المساواة وتزايد نزعة التطرف. كما أن ضمان التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإشراك المجتمعات المحلية هما أمران أساسيان في هذا الصدد.

لقد نجحت الجزائر في دحر الإرهاب، وكما يوضح ذلك مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٩. بعد أن واجه بلدي الآثار المدمرة للإرهاب في التسعينات فإنه يقف اليوم في طليعة مكافحة هذه الآفة ويحافظ على مستوى عال من اليقظة والالتزام في هذا الصدد. ينصب التركيز بشكل رئيسي على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تنمية موجهة نحو مكافحة عوامل الإقصاء والتمييز والظلم الاجتماعي، التي غالباً ما تستغلها الدعاية الإرهابية لأغراض التعبئة والتجنيد، وكذلك موجهة نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن تأمين خططنا الحدودية ومتابعة الحرب ضد فلول الإرهاب هما أيضاً جزء من استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة الإرهاب.

على المستوى الإقليمي، دعت الجزائر باستمرار إلى اتباع نهج موجه نحو اتخاذ إجراءات هادفة وفعالة على أساس الملكية الوطنية وترمي إلى مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود، مع تحمل المسؤولية عن الأمن والاستقرار داخل أراضينا، تمشيا مع التزاماتنا الدولية. وقد انخرطت الجزائر أيضاً في نهج منسق مع بلدان منطقة الساحل من خلال آليات تعاون عديدة، مثل لجنة الأركان العامة للعمليات المشتركة ووحدة الإدماج والاتصال لمنطقة الساحل ومنتديات أخرى عديدة. تساهم هذه الآليات في تعزيز التعاون الأمني بين دول منطقة الساحل من خلال تنسيق وتعزيز إجراءات مراقبة الحدود، وكذلك من خلال التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية والمعدات.

بوصف الجزائر نصيرة الاتحاد الأفريقي في قضية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا فإنها تقدم بانتظام إلى

عابر للحدود وعبر وطني بطابعه. ويشكل تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزءاً أساسياً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتشيد اليابان بالتعاون المتزايد الذي شهدناه في السنوات الأخيرة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، وسنواصل التعاون مع تلك الجهود الجماعية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد ميموني (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أؤكد أهمية هذه المناقشة التي تُجرى في الوقت المناسب. كما أود أن أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، والأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، السفيرة فاطمة كياري محمد، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية هذا الصباح.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً خطيراً لا توجد دولة محصنة ضده. في حين يُظهر الإرهاب قدرة كبيرة على التنقل والتكيف والابتكار لا تزال هذه الآفة تثير مخاوف خطيرة وتنتشر الرعب وتزعزع الاستقرار في العديد من مناطق العالم. ولم تنج أفريقيا من ذلك، إذ أصبحت القارة هدفاً لهجمات إرهابية لم يسبق لها مثيل. وبالرغم من خسارة الجماعات الإرهابية للأراضي مؤخراً إلا أنها لا تزال، وخاصةً في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تُظهر مستويات غير مسبقة من العنف، بينما تعزز استراتيجياتها للتجنيد والتمويل.

ولذلك فإن التصدي لهذه الآفة يتطلب منا اهتماماً كاملاً ومستمرًا. وكما جاء في البيان الرئاسي S/PRST/2020/5، لا مغالاة في التشديد على أهمية اتباع نهج كلي للتصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف. ينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الشفافية

ولجنة الأجهزة الاستخبارية والأمنية في أفريقيا. إن المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، وكذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقر كل منهما في الجزائر العاصمة، يقومان أيضاً بدور مهم في تعزيز قدرات أفريقيا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر استضافت الجمعية العامة الأولى للمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، وتبرعت بنظام الاتصالات والبيانات الخاص بهذه المنظمة إلى جميع الدول الأعضاء فيها، وقامت بوضع مذكرات تفاهم تجريبية مع جميع منظمات الشرطة لدينا، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول).

أخيراً، وضمن جهودها العالمية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تعمل الجزائر أيضاً بشكل وثيق مع جهات فاعلة أخرى، لا سيما في المنتديات العالمية لمكافحة الإرهاب. في سياق رئاستها المشتركة مع ألمانيا للفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة غرب أفريقيا، عُقد الاجتماع العام الثالث للفريق في لومي يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير، مع التركيز بشكل خاص على تطوير التنفيذ والتعاون وجهود بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة غرب أفريقيا، بما يتماشى مع خطة عمل الفريق العامل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

اسمحوا لي أن أختتم بإعادة تأكيد التزام الجزائر القوي بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على جميع الصُّعد واستعدادها للمساهمة في المسعى الجماعي للحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب وخطابه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.
السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهئة الحارة لكم، سيدي، على رئاسة الصين لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس وكذلك على تنظيم هذه الفعالية الهامة.

مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي تقارير تحدد الخطوط العريضة للتهديدات والاتجاهات الإرهابية في القارة الأفريقية. وتشير أحدث التقارير إلى أن الجماعات الإرهابية المختلفة التي تعمل في أجزاء معينة من القارة لا تزال نشطة وتحدد السلام والأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي، وخاصةً في منطقة الساحل والصحراء.

إن نزعة التطرف، خاصة بين الشباب، آخذة أيضاً في التعاضد، بما في ذلك بين الفئات المحرومة اقتصادياً من السكان. وبالمثل، نمت العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى أبعاد مثيرة للقلق. وقد لوحظ تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء من أصل أفريقي أو غير أفريقي، في أجزاء مختلفة من القارة، ولا سيما في المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة. هؤلاء الأفراد، الذين تم تدريبهم أيديولوجياً وعسكرياً، يضاعفون التهديد الذي يشكله الإرهاب لأفريقيا.

علاوة على ذلك، قدمت أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي مذكرة تحدد سبع ركائز يمكن للمنظمة من خلالها تنظيم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والتي تتضمن بشكل خاص تعزيز الإطار الأفريقي لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب؛ ومعالجة قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم إلى القارة الأفريقية أو تحركهم فيها؛ والتضييق على المصادر العديدة لتمويل الإرهاب وتجفيفها؛ ومنع ومكافحة نزعة التطرف؛ وأخيراً توطيد الأطر السياسية والمؤسسية والقضائية التي تعزز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن القارة الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المختلفة، وكذلك البلدان المتضررة بشكل مباشر، قد أظهرت قدرة على الصمود وتصميماً في مكافحة الإرهاب والتصدي لتمويل الإرهاب المتصل بالاتجار. وقد تم القيام بالعديد من مبادرات وترتيبات الأمن الجماعي القاري، مثل عملية نواكشوط

السياسي والاجتماعي الاقتصادي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي ظل هذه الخلفية، تظل كينيا دولة في خط المواجهة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ولا تترجح ثابتة في بناء الشراكات من أجل اتباع نهج استراتيجي وعملي لمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهم.

وكما ذكرت هذا الصباح، السيدة ديكارلو، والممثل الدائم لتونس، باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، فقد استضافت كينيا يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٩، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، الذي عقد في نيروبي. وشارك في رئاسة المؤتمر الرئيس كينياتا رئيس كينيا؛ والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

وحضر الاجتماع أكثر من ٤٠٠ ١ مشارك، من بينهم ٤٢ بلدا أفريقيا، و ٦٠ بلدا غير أفريقي، وثمانين منظمة دولية وإقليمية، و ٥٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وأتاح المؤتمر منبرا لتبادل الممارسات الجيدة والابتكارات في مجال التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. وانصب التركيز على الجهود التي تقودها أفريقيا وتملك زمامها، وهي تعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

وتشمل بعض المقترحات والنواتج الرئيسية التي انبثقت عن مؤتمر نيروبي في شهر تموز/يوليه التي تتطلب اهتماما عاجلا، مع استثمارات متزامنة في الموارد البشرية والمؤسسية والقانونية والمالية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، أولا، ما يلي: تعزيز التعاون الأفريقي الإقليمي ودون الإقليمي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن مبادرات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك "إسكات دوي

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للتركيز على السلم والأمن في أفريقيا، وخاصة على مكافحة الإرهاب والتطرف. لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان تحديات مستمرة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

وفي هذا الصدد، نترحم على أرواح الضحايا وجميع من لقوا حتفهم على أيدي الإرهابيين والمتطرفين ونذكرهم.

تدين كينيا بشدة محاولة الاغتيال الأخيرة لرئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك، ونعرب عن تضامننا مع شعب السودان وحكومته.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر والترحيب بالملاحظات التي أدلت بها هذا الصباح السيدة ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والأمين العام المساعد والمستشار الخاص عبد الله داوي.

إن جنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي أدلت به السفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وكما عانى بقية العالم، عانت كينيا وأفريقيا معاناة كبيرة من الإرهاب العالمي. وللجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة والمنتسبون إليه، فضلا عن الجماعات المنشقة مثل حركة الشباب وبوكو حرام، وجود نشط ومتزايد في أفريقيا.

كما أن الجماعات الإرهابية تتحول بشكل متزايد، وتتطور وتتكيف مع بيئاتها المباشرة، ومن المثير للقلق، تصرفها في بعض الحالات، كشبه حكومات لها أفرع متطورة في مجال العلاقات العامة، وتوفر منافع وخدمات عامة مماثلة لتلك التي تقدمها الدولة من أجل المنفعة المالية للإرهابيين.

وتستغل الجماعات الإرهابية والمتطرفة مجالات الاستثمار، والتجارة، والعمل الإنساني لمواصلة عملها. وقد أدى ذلك إلى عكس وتيرة التنمية، وزيادة التشرذم البشري، وعدم الاستقرار

في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل تستهدف المقاتلين الإرهابيين العائدين، باعتباره عاملاً حاسماً في الحد الفعلي من التهديد. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يكفل إدراج جميع الرابطة والجمعيات التي لها علاقة مع الجماعات الإرهابية المعروفة في القوائم، من أجل توقع استراتيجيات الجماعات ومصادر تمويلها والتصدي لها بشكل أفضل.

وأخيراً، تؤيد كينيا الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لإنشاء شبكة عالمية لمراكز مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي، أقامت كينيا شراكات قوية للتعاون في مجالي القضاء وإنفاذ القانون داخل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك السياق، يؤكد إسهام كينيا الكبير بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التزامنا بالقضاء على الإرهاب الدولي في منطقتنا دون الإقليمية.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به، بالنظر إلى أن الحرب ضد إرهاب حركة الشباب لم تنته بعد. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة الصومال في تعزيز قطاع الأمن الوطني في البلد وكذلك في الحفاظ على القانون والنظام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا. **السيد إتيكيجي (نيجيريا) (تكلم بالإنجليزية):** أود في البداية أن أشكر وفد الصين، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، ومقدمي الإحاطات الأخرى على إثراء معلوماتنا بشأن هذا الموضوع.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

المدافع“ وخطة عام ٢٠٦٣، في نطاق منظومة السلم والأمن الأفريقية، من أجل الاستجابة بشكل أكبر لتحديات الإرهاب التي تواجه القارة؛ ثانياً، عقد حوارات سنوية لمكافحة الإرهاب بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تضم هيئات إقليمية من الآن فصاعداً؛ وثالثاً، إنشاء منبر مشترك بين الوكالات في كينيا لتيسير تنسيق العمل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

واتفقت كينيا والأمم المتحدة أيضاً على استضافة حدث جانبي لعرض نتائج المؤتمر على هامش المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، من المقرر عقده في نيويورك في شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وهو قيد الاستعراض بالنظر إلى تقييم المخاطر فيما يتعلق بفيروس كورونا COVID-19 الجاري إجراؤه.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرض عليكم بعض الملاحظات والتوصيات الأخرى استناداً إلى تجربتنا والدروس المستفادة.

أولاً، من الأهمية بمكان وضع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة في أطر المنع، وأن يتم اتباع نهج ”الحكومة بأسرها“ و ”المجتمع بأسره“ من أجل كفالة تمكين الشباب والنساء، على سبيل المثال، من منع التطرف العنيف وتعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.

ومما له نفس القدر من الأهمية معالجة الهشاشة. كما أن الاستثمار في مؤسسات الحوكمة القادرة على الصمود والموجهة نحو بسط سلطة الدولة على الأقاليم الهامشية والضعيفة هو تدبير وقائي هام أيضاً. وبالتالي، ينبغي للبعثات الإنسانية المتعددة الأطراف أن تدرج استراتيجيات لتحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات التي تحرم الإرهابيين من هذه المعازل الإقليمية؛ كما ينبغي إعطاء الأولوية للمبادرات العابرة للحدود لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونرى المثال الذي ضربته كينيا وإثيوبيا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حقق نتائج جديرة بالثناء. ويكتسي نفس القدر من الأهمية استحداث قدرات قوية

إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته وفهم الصلات بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وخطة تنفيذها في عام ٢٠١٣. وتبني الاستراتيجية على ثلاث ركائز: منع الإرهاب وملاحقة الإرهاب وإعادة بناء المجتمعات في أعقاب النزاعات. ويحدد ذلك النهج المتكامل أيضا مجموعة شاملة من التدابير التي يتعين أن تتخذها مختلف الوكالات في الدول الأعضاء ويوفر توجهها استراتيجيا في مجال السياسات نحو احتواء التهديد الذي يشكله الإرهاب للمجتمع والقضاء عليه. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئت بموجب الخطة وحدة تنسيق مكافحة الإرهاب التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وأعدت مذكرة توقيف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقائمة السوداء للشبكات الإرهابية والإجرامية في إطار الجماعة الاقتصادية، وهو ما من شأنه أن ييسر التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، فضلا عن إنشاء مركز دون إقليمي للتدريب على مكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت نيجيريا عدة آليات وصكوك لتعزيز الأمن، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في عام ٢٠١٤؛ وإطار السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، المعتمدين في عام ٢٠١٧؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أنشئت بالتعاون مع جيراننا، تشاد والكاميرون والنيجر وبنين، لهزيمة متمردي بوكو حرام.

وعلى الرغم من تعدد الجهود القارية، فإنها لا تزال مجزأة وتركز على الجانب العسكري وغير متناسبة مع حجم التهديد. وهنا، ندعو مجلس الأمن إلى مساعدة البلدان المحتاجة في ذلك الصدد. فلا تزال هناك ثغرات كبيرة على جميع المستويات.

وكما نعلم جميعا، أصبح الإرهاب والتطرف العنيف من السمات المثيرة للقلق في أفريقيا، وكان على القارة أن تتصارع مع مختلف أشكال الإرهاب والأطراف الفاعلة الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وجيش الرب للمقاومة، وحركة الشباب، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وبوكو حرام، وهلم جرا. وقد جلبت أنشطة تلك الجماعات مشقة لا توصف، وأدت إلى تفكك الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وإلى وقوع أزمات إنسانية، وإلى توقف التنمية في القارة.

وليس من الصعب تحديد العناصر التمكينية للإرهاب؛ وهي تشمل، ضمن جملة أمور أخرى، الأيديولوجيا، وتغير المناخ، واستخدام الإنترنت، واستبعاد الشباب والنساء من الحوكمة، وغياب التنمية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشار الأقاليم غير الخاضعة للحكومة في أفريقيا، وضعف نظم العدالة الجنائية، وانعدام سيادة القانون، وما إلى ذلك.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي الصك العالمي الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٦ لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. ومن المنظور القاري، تواصل مؤسسات مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي بناء قدرات أجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات لمنع الإرهاب ومكافحته، تمشيا مع صكوك الاتحاد الأفريقي وأطره. وتشمل هذه المؤسسات "المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب" و "لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية"، ومؤخرا "آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي".

وقد وضعت تلك الكيانات وغيرها من الأطر تدابير عملية تتصدى بشكل جوهري للتحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا في مجالات الشرطة ومراقبة الحدود والتدابير التشريعية والقضائية وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات وتنسيق وتوحيد الجهود الرامية

والسياسية والاقتصادية إلى مستويات ما قبل النزاع حلا مستداما على المدى الطويل. ويجب أن تعالج جهود تحقيق الاستقرار الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف العنيف.

وما تجدر الإشارة إليه أن جميع تلك الثغرات تتطلب تمويلا في مواجهة التحديات الإنمائية الأخرى التي تعصف بالقارة ومساعدة لوجستية وبناء للقدرات. فالإرهاب ظاهرة عالمية. ويجب على العالم أن يتحد للقضاء على هذه الآفة. وينبغي للدول الأعضاء التي تملك قدرات أن تساعد الدول الأخرى التي ليست لديها قدرات. ونشيد، بأقصى قدر من الارتياح، بالدور الذي يضطلع به مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ذلك الصدد.

ونحث مجلس الأمن على مواصلة دعمه للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحتى الحكومات الوطنية في إطار نهج كلي وشامل لمكافحة الإرهاب. وينبغي اتخاذ تدابير متضافرة للتصدي للأثار المنهكة لتغير المناخ ولتشجيع البلدان على اتباع نهج الإدارة الشاملة للجميع، والتي ينبغي أن تشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك إشراك الشباب والنساء. ويجب أن نكافح خطر التدفقات المالية غير المشروعة، التي تشكل قناة لتمويل الإرهاب وغيره من الشرور. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للتقليل إلى أدنى حد ممكن من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والأهم من ذلك، يجب أن تتضافر جميع الجهود لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتوقع أن توفر مناقشة اليوم اقتراحات للتصدي لتحدي الإرهاب والجريمة المنظمة السائدين، اللذين يتضافران بشكل متزايد مما يشكل معضلات للدول ويهدد الأمن البشري في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا. **السيدة تسفاماريام (إريتريا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر

ويوفر استمرار عدم الاستقرار السياسي وغياب القانون والنظام في العديد من مناطق القارة بيئة مثالية لنمو وعمل الجماعات الإرهابية. وبصفة عامة، تظل استجابة العدالة الجنائية للإرهاب ضعيفة. وتواجه وكالات إنفاذ القانون قيودا مستمرة على قدراتها، بما في ذلك على صعيد مراقبة الحدود وقيام المحاكم بنجاح بالتحقيق في قضايا جرائم الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها، فضلا عن إعادة تأهيل الجناة المدانين وإصلاحهم.

فالمحاكم في العديد من الدول مثقلة بالقضايا وغير قادرة على التعامل مع عدد الأشخاص الذين انفصلوا عن الجماعات الإرهابية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الحاجة الملحة، لا تزال الاستجابات لخطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مجزأة وغير منسقة تنسيقا جيدا. ومما يزيد من تفاقم هذه الفجوة أن نظام العدالة الجنائية ككل لا يملك القدرات التقنية اللازمة لمنع حالات تجنيد الإرهابيين على الإنترنت أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، أو للتحقيق في هذه الحالات ومقاضاة مرتكبيها.

كما إن العوامل السياسية والهيكلية تقوض دور دوائر الاستخبارات في مكافحة الإرهاب، فضلا عما يترتب على ذلك من عدم التعاون مع نظام العدالة الجنائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى نفس المنوال، توجد ثغرات كبيرة في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، لا سيما بسبب سوء أداء وحدات الاستخبارات المالية وغيرها من الأطر التنظيمية، فضلا عن ضعف قدرات إدارة الحدود فيما يتعلق بمنع واعتراض الاتجار غير المشروع.

وعلى الرغم من أن العمليات العسكرية الجارية قد حققت مكاسب حاسمة، فإن الجهود الرامية إلى توطيد تلك المكاسب والحفاظ عليها تسير ببطء. ويشمل ذلك تنفيذ استجابات إنسانية كافية ومبادرات إنعاش مبكر واستعادة القانون والنظام والنشاط الاقتصادي. ولن يوفر مجرد إعادة الهياكل الاجتماعية

الحقبة السابقة، حيث واجهت خلالها هجمات لم يسبق لها مثيل من قبل الجماعات الأصولية من جميع الأشكال. وتتصف الاستجابات الإقليمية والدولية للتهديدات المتزايدة بأنها غير كافية وغير متسقة.

وعلى أية حال، من المهم التفكير بعمق، في هذه المرحلة، في الأدوات والأساليب التي استخدمت حتى الآن لمكافحة هذه الآفة البغيضة، وتقييم تلك الأدوات والأساليب بدقة. والأهم من ذلك، يجب علينا أن نشخص الأسباب الكامنة التي ربما تكون قد أسهمت في احتضانها وأن نعالجها معالجة كاملة.

ومن الخطوات الحاسمة وضع آليات تنسيق إقليمية وعالمية قوية وإنشاء وتعزيز تحالفات مناسبة تشمل جميع البلدان صاحبة المصلحة. وهي، بوجه عام، عناصر مرنة للتعاون الدفاعي يمكن إنشاؤها لمكافحة تهديدات محددة، مما يعني أنها ستكون محدودة من الناحيتين الجغرافية والزمنية. ومع ذلك، وبالإضافة إلى تلك التحالفات المحددة، يجب توسيع نطاق التبادل المستمر للمعلومات والتنسيق والخبرات من حيث البلدان المشاركة وتواتر التفاعلات.

وفي ظل المناخ الملائم الجديد للتعاون الإقليمي، تسعى إريتريا بالفعل إلى تحقيق تلك الأهداف بمزيد من القوة والإلحاح. وقد عقدت إريتريا مؤتمرات قمة ثنائية وثلاثية مع جيرانها في القرن الأفريقي. وفي كانون الثاني/يناير، اتفق رؤساء إريتريا وإثيوبيا والصومال، خلال اجتماع ثلاثي عقد في العاصمة الإريترية أسمرة، على خطة شاملة لمكافحة وتحييد التهديدات المشتركة التي يواجهونها، بما في ذلك الإرهاب والأسلحة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

وتواصل إريتريا، كجزء من التزامها العام بتعزيز السلام والأمن ومكافحة الإرهاب، اتخاذ تدابير لتحسين قدراتها التشريعية وقدراتها على إنفاذ القانون لمنع أعمال الإرهاب بجميع مظاهرها ومقاضاة مرتكبيها. وقد أصدرنا إعلانا بشأن

آذار/مارس. وأشكر الصين على تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا".

وكذلك أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرة فاطمة كياري محمد والأمين العام المساعد عبد الله مار دايي على الإحاطات التي قدموها في وقت سابق.

وأود أن أعرب عن غضب إريتريا وإدانتها لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وعن إعادة تأكيد تضامنها مع شعب السودان وحكومته.

إن موقف إريتريا القوي وكفاحها ضد الإرهاب والتطرف منذ عقود أمران موثقان. وبوصفها بلدا متعدد الأعراق والأديان، ظلت إريتريا دولة متناغمة تنعم بالسلام، كما كانت على مدى قرون، على الرغم من التحديات الشاقة التي واجهتها منطقتنا بسبب الأيديولوجيات المتطرفة خلال العقد الماضيين. وقوانين البلد تتضمن أحكاما صريحة تحافظ على نسيج اجتماعي سليم يمتد لقرون ويقوم على التسامح والتعايش بين مختلف الأديان.

ويظل السلام الاجتماعي أحد الأصول المجرية في مكافحة التطرف العنيف، وذلك نتيجة لسياسات دولتنا العلمانية. وتشكل ثقافة التسامح والاحترام بين الأعراق والأديان رصيدا في إريتريا. ولا يزال تقيد بلدنا بمبادئ العدالة الاجتماعية في سياساته الإنمائية وبنظام تعليمي يهدف إلى غرس ثقافة الخدمة المدنية وتعزيز الكرامة الإنسانية يؤدي دورا حيويا في كبح هذه الآفة.

وكما يتفق الأعضاء جميعا، فإن آفة الإرهاب والتطرف ذات أبعاد ومخالب عالمية، وهي عابرة للحدود الوطنية من حيث غاياتها ونطاقها، ولا تزال تنمو وتنتشر على الرغم من جميع الجهود المتضافرة لاقتلاع هذه الآفة والقضاء عليها. وبالنسبة لأفريقيا، كانت حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر خطرا من

إلى تعزيز تعاوننا لتحقيق دفاع مشترك ضد الإرهاب والتطرف العنيف وعكس اتجاه التفاوت المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد غيموليك (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي في تهنئة الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة، التي تتيح لنا فرصة تحديد التزامنا الجماعي بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونود أيضا أن نشكر وكالة الأمن العام ديكارلو، والأمين العام المساعد دايي، والسفيرة محمد على إحاطاتهم الثاقبة هذا الصباح (انظر S/PV.8743).

وقد حظيت ظاهرة الإرهاب، التي تنتشر في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك عبر المناطق التي لم تتأثر من قبل مثل منطقتنا في الجنوب الأفريقي، باهتمام خاص من القادة الأفارقة، الذين يوافقون على أن مكافحة هذه الآفة يجب أن تكون إحدى الأولويات القصوى للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة.

وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير، اعترف رئيسنا، فخامة السيد جواو لورينسو، بتزايد خطر التطرف العنيف وانتشاره في القارة، مع التركيز بوجه خاص على الصلات بين الجريمة المنظمة وأنشطة الإرهاب. ونتيجة لذلك، قرر جميع الزعماء الحاضرين عقد اجتماعات منتظمة للتصدي بقوة للتهديد الذي يشكله الإرهاب على القارة.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي حددناها في تزايد ضعف مراقبة الحدود وأمنها، مما يتيح الاتجار بالموارد الطبيعية وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة. وتستخدم الجماعات الإجرامية والإرهابية عبر الوطنية العائدات المستمدة بصورة غير مشروعة لتمويل أنشطتها، التي تنشر البؤس والموت والإرهاب في جميع أنحاء القارة، مما يترك للحكومات مهمة شاقة تتمثل في

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأنشأنا وحدة استخبارات مالية لرصد وتجريم تمويل الإرهاب. وإريتريا عضو مراقب أيضا في فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وعلى الصعيد التنفيذي، تعمل جميع هيئات الإنفاذ ذات الصلة بصورة جماعية بأقصى قدر من اليقظة لمكافحة أي تهديد للإرهاب وقمعه. وتضطلع السلطات المختصة بانتظام ببرامج توعية عامة، بما في ذلك في المدارس. إن إريتريا، بوصفها ضحية للإرهاب منذ الأيام الأولى لاستقلالها، تدين الإرهاب بجميع أشكاله وتكافحه بهمة. وبدون مشاركة عامة واعية ويقظة على جميع المستويات، لخرب الإرهاب والتطرف العنيف مقومات بقاء الأمة وتنميتها. والمشاركة النشطة للزعماء الدينيين والمجتمعيين في وضع السياسات الوطنية وتنفيذها أمر بالغ الأهمية.

وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد النقطتين التاليتين.

أولا، ينبغي التأكيد على الترابط بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، على صعيدي السياسات والعمليات. وهذه الجرائم تعزز بعضها البعض ويجب التصدي لها بصورة شاملة.

واليوم، أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة معركة لكسب قلوب وعقول الشباب في جميع أنحاء العالم وأرضا خصبة للاتجار بالكراهية. وأصبحت الأكاذيب على الإنترنت أداة لزرع الشقاق والتطرف وأدت إلى أزمات طائفية في بعض الدول. ويلزم اتخاذ تدابير ملموسة مع التركيز بعزم على الروايات المضادة من أجل حماية المجتمع.

ثانيا، من المهم صياغة خطاب يبعث على الأمل وتحدي الروايات السائدة عن اليأس والكتابة التي تديم الأيديولوجيات المتطرفة والإرهابية. وفي حين أن التنمية الدولية تُناقش منذ عقود، فإن مئات الملايين من الناس ما زالوا يعيشون في فقر. ونحن بحاجة

الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل منع ومكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها الرئاسة الشهرية لمجلس الأمن وتنظيم هذه المناقشة العامة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا". وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمقدمي الإحاطات المستنيرة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد عبد الله مار دايي، الأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليعرب عن عميق احترامه لضحايا الهجمات الإرهابية، ويشيد بجميع البلدان التي لا تزال تكافح تلك الآفات، ويكرر إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه ومرتكبيه.

ولم تنجح حتى الآن الجهود المتعددة الأبعاد المبذولة حتى الآن في القارة الأفريقية، ولا سيما في غرب أفريقيا وقطاع الساحل والصحراء، في الحد من التهديد الأمني الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف. والواقع أن السنوات الأخيرة شهدت انتشارا سريعا ومثيرا للقلق لذلك التهديد في ذلك الجزء من القارة، مما أسفر عن مشاكل ذات عواقب وخيمة. وعلى سبيل الأدلة، سُجل في عام ٢٠١٩ أكثر من ٧٠٠ هجوم إرهابي ارتكبه جماعات إرهابية وشبكات إجرامية وميليشيات مجتمعية وعشائرية في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، دون احتساب الهجمات في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي عام ٢٠١٩ وحده، أودت تلك الهجمات بحياة ٤ ٠٠٠

إدارة حدودها بطرق تكفل وسلامة أراضيها وسيادتها مع ضمان أن تكون أيضا جسورا بدلاً من أن تكون حواجز من حيث التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

ولذلك، وبغية مكافحة تمويل الإرهاب، اعتمد البرلمان الأنغولي في تشرين الثاني/نوفمبر قانونا بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل الأشخاص الناشطين سياسيا والأفراد العاديين يخضعون لمزيد من التمييز. ويهدف القانون، الذي يتبع توصيات صندوق النقد الدولي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، إلى منع المدفوعات للكيانات المالية المقيمة في الخارج التي تبين أن لها صلات بالمنظمات الإجرامية. ويحظر القانون إنشاء مصارف وهمية مسؤولة عن ٧٠ في المائة من حركة رأس المال للمنظمات الإرهابية، وفقا للتحقيقات التي أجرتها الأجهزة الجنائية الأمريكية والأوروبية.

ونظرا لأن التعاون الدولي أداة أساسية لمكافحة خطر الإرهاب، على النحو الذي أكد في العديد من قرارات المجلس، فإن حكومة أنغولا تزيد من مشاركتها في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونفعل ذلك على وجه الخصوص من خلال تعزيز أفضل الممارسات والمعايير والمبادرات الدولية مع تحسين أداء المؤسسات الحكومية. وتحديد التحديات الإقليمية والمواضيعية بشأن هذا الموضوع هو عملية مستمرة. ولذلك، تلتزم أنغولا، في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لزيادة وتعزيز بناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية من أجل مكافحة تمويل الإرهاب وظروف الحرمان الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي إلى الجريمة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام جمهورية أنغولا بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات ذات الصلة واستراتيجية

وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يقتصر أي رد على الإرهاب على العناصر المالية والأمنية فقط. يجب أن يكون تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب والتميز وحل النزاعات الكامنة بين العشائر وكفالة التنمية المستدامة والشاملة للجميع جزءاً لا يتجزأ من أي حل يهدف إلى الخروج من العنف الذي يحمله الإرهاب .

وتقوم السنغال، من جانبها، بوضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب تركز على المنع من خلال وضع برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأسباب الهيكلية والدورية للإرهاب. وبلاستفادة من سمعتها كبلد للسلام والتسامح، تقوم السنغال أيضاً بمحلات توعية يشارك فيها المجتمع المدني وقادة الفكر والزعماء التقليديون والدينون والشباب، بغية تعزيز بدائل للدعاية المليئة بالكراهية الصادرة عن الجماعات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال السنغال سباقة في البحث عن حلول للإرهاب والتطرف العنيف. وتشارك بانتظام في الاجتماعات الدولية بشأن هذا الموضوع وتنظم دورياً مؤتمرات رفيعة المستوى بشأن قضايا السلام والأمن، أبرزها منتدى داكار الدولي بشأن السلم والأمن في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تتعاون السنغال مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، ومكتب مكافحة الإرهاب، وتتعاون مع الشركاء الثنائيين في مجال المساعدة التقنية وتبادل البيانات والاستخبارات الإرهابية المتعلقة بالتدفقات المالية وغسل الأموال.

وفي الختام، من الواضح أنه في عالم معوم، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى على نحو مستدام للإرهاب والتطرف العنيف. ومن ثم، تأتي ضرورة اعتماد استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المتصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة تمويل الإرهاب، انطلاقاً من روح القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩). وفي هذا الصدد، فإن تنسيق مختلف الجهود الدولية

ضحية، مقارنة بـ ٧٧٠ ضحية في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد المشردين داخليا نصف مليون شخص، وهو عدد لا يشمل نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص أصبحوا لاجئين.

وتزداد الحالة إثارة للقلق لأن الهجمات الإرهابية تزايد وتهدد الآن الدول الساحلية، بما فيها السنغال. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار بجميع أنواعه يؤجج الشبكات الإرهابية، التي تشجع أيضاً الهجرة غير القانونية. وفي سياق التكامل دون الإقليمي، فإن الحاجة إلى حرية تنقل الأشخاص والبضائع تأتي الآن في مواجهة الحاجة إلى مراقبة وتأمين الحدود البرية والجوية والنهرية والبحرية.

وفي ضوء هذا الوضع الملح والمعقد، ونظراً للعقبات العديدة التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نحشد جهودنا بشكل متزايد وأن نستعرض أطر عملنا. وكانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدرك تماماً تلك التحديات عندما اعتمدت خطة عملها للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ في مؤتمر القمة الذي عقده في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وتعهدت تعبئة بليون دولار لتنفيذها. وينبغي تشجيع هذه المبادرة ودعمها، وكذلك الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار التي يقودها الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، وهي نهج سيتيح لنا وضع معايير للإنذار المبكر والانخراط المبكر لجميع أشكال النزاعات المحلية. ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والإعلان المشترك الموقع في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في باو، بين فرنسا وبعض بلدان منطقة الساحل، الذي يحدد خريطة طريق جديدة في صميمها إنشاء تحالف لمنطقة الساحل.

وتلك بالتأكيد جهود جديدة بالثناء، ولكن تنفيذها تكتنفه صعوبات في تعبئة التمويل اللازم. وقد حان الوقت مرة أخرى لدعوة الدول إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في إطار تلك المبادرات.

مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التعاون دون الإقليمي لمكافحة الإرهاب، نرحب بمبادرة داكا، التي وقعت من خلالها خمسة بلدان - كوت ديفوار وبوركينا فاسو وبنن وغانا وتوغو - تفاهما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن تبادل المعلومات الاستخبارية وبناء قدرات أجهزتها الأمنية.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشيد بالتزام الأمم المتحدة إلى جانب الدول الأعضاء. فمن خلال لجنة مكافحة الإرهاب، تدعم الدول في مبادراتها الوطنية لكبح تلك الآفة. وفي توغو، على سبيل المثال، وبعد زيارة تقييمية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، قدمت لجنة مكافحة الإرهاب توصيات بشأن الهيكل الوطني، بقيادة اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع التطرف العنيف ومكافحته، التي أنشئت في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩. وبناء عليه، جرى تقييم عمل اللجنة وفروعها المحلية بهدف تعزيزها وتفعيلها. كما اتخذت تدابير، بما في ذلك بدعم من وحدة الاستخبارات المالية الوطنية، لمكافحة التحويل غير المشروع للأموال من أجل إزالة المصادر المحتملة لتمويل الشبكات الإرهابية.

علاوة على ذلك، يؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن مكافحة الإرهاب بفعالية تتطلب اتخاذ وتشجيع التدابير الرامية إلى إشراك الجميع. وفي هذا الصدد، تلتزم توغو منذ سنوات عديدة، من خلال استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، بمنع الشبكات الإرهابية من تجنيد المقاتلين بتوجيه أعمالها، على سبيل الأولوية، نحو توطيد سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية والسلام والتربية المدنية ومكافحة خطاب الكراهية. وتنعكس هذه التدابير بوضوح في خطة التنمية الوطنية، التي يهدف مجال عملها الثالث - تعزيز التنمية الاجتماعية وتعزيز آليات الإدماج - إلى بناء القدرات المؤسسية والبشرية المناسبة من أجل مواجهة التحديات الإنمائية وضمان التمتع بجميع الحقوق والحريات بهدف تعزيز التماسك

والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية أمر بالغ الأهمية أيضا في دحر الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل توغو.

السيد كبايدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، تود توغو أن تشكر الصين على مبادراتها بعقد هذه المناقشة بشأن مسألة تثير قلقا بالغاً ليس لأفريقيا فحسب بل للعالم بأسره.

ولا يمكن القول بما يكفي إن التهديد الإرهابي للسلم والأمن في أفريقيا، الذي يغذيه تصاعد التطرف العنيف، شر كبير تؤثر عواقبه تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتماسك الوطني في دولنا. وأود أن أشدد بصفة خاصة على الخطورة المتزايدة للتهديد الإرهابي الذي تتعرض له بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما غرب أفريقيا، حيث لا يمر يوم واحد دون سقوط ضحية أخرى للإرهاب. ولا حاجة بي لأن أذكر المجلس بأن غرب أفريقيا وحدها، على مدى السنوات الأربع الماضية، قد تعرضت لأكثر من ٢ ٢٠٠ هجوم، أسفرت عن مقتل ١١ ٥٠٠ شخص وإصابة الآلاف وتشريد الملايين.

وفي ظل هذه الخلفية القائمة، أثني على الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة تلك الآفة وتأمين مختلف المناطق المنكوبة. والصعوبات التي تواجهها القوة على أرض الواقع وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة، تتطلب رغم ما تبذل من جهود نهجا أوسع نطاقا لتلك المعركة. ولا يمكن ولا يجب أن يقتصر هذا النهج على الدول التي تعاني منذ وقت طويل من تلك الآفة.

في الواقع، وبالنظر إلى حالة الطوارئ الأمنية هذه، يرحب بلدي بالزخم الجديد الذي ولدته الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أعلنت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ عزمها على تخصيص بليون دولار على مدى أربع سنوات لدعم جهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في

الاجتماعي وضمان مراعاة المبادئ الأساسية للإنصاف والإدماج بشكل فعال. علاوة على ذلك، يؤيد بلدي بقوة أي عمل لصون السلام وتوطيده ومكافحة الإرهاب في العالم. والتزامها في هذا الصدد لا رجعة فيه.

الذهان بين السكان فحسب، بل إنه، بالدرجة الأولى، يقوض الجهود الإنمائية الهائلة التي تبذلها بلداننا، على الرغم من شح الموارد في كثير من الأحيان. ويجب ألا تكون استجابة المجتمع الدولي عالمية فحسب، بل يجب بالضرورة أن تكون وقائية واستباقية أيضا.

إن التهديد الإرهابي للسلام والأمن في أفريقيا خطير ويتحدى المجتمع الدولي بأسره. فهو لا يخلق حالة دائمة من

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ .